

عقوبة الإعدام (2)

منحنا للطفولة عناية الواجهة فقط. غاب المضمون وغابت الفعالية والنجاعة، وغابت الطفولة معهما.

مؤسسات لا تعد ولا تحصى: مراكز حماية الطفولة التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة، وزارة التضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة، وزارة العدل والحريات، وزارة التربية الوطنية، وزارة الصحة، وزارة التشغيل، وزارة الداخلية. ناهيك عن المؤسسات الرسمية التابعة للقطاعات: التعاون الوطني، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، الهيئات القضائية المختصة بقضايا الأحداث، المرصد الوطني لحقوق الطفل، العصبة المغربية لحماية الطفولة، برلمان الطفل، المجلس الجماعي للأطفال واللائحة طويلة وبدون فائدة بالنظر إلى وضعية الطفولة في بلدنا. هو ليس تبخيس لعمل المؤسسات، وإنما تقييم لعناد واقع يسائل جدوى وأثر هذه المؤسسات.

سبق وأن إقترحنا بل ورافعنا من أجل وضع إطار خاص واحد وموحد يعنى بالطفولة، لكنه ظل حبيس الرفوف منذ أكثر من خمس سنوات. ليثم إقباره فيما بعد. وسبق أن نبهنا أن وضعية الطفولة في مراكز حمايتها لا تبعث على الإرتياح ولا يمكن لغيور أن يشعر بالفخر بوضعية أطفالنا داخلها. ولم يحرك أحد ساكنا. لكن البرلمان أزد وأرغد عندما نزل تقرير لمنظمة أجنبية ينبه إلى خطورة الأوضاع داخل هذه المراكز. هو منطق مطرب الحي لا يطرب، ولو على حساب الطفولة التي هي المستقبل والأمل.

تقول الحكمة القديمة: "لا يجب أن نثق في إنسان لم نر في عينيه طفولته" فهل غابت الطفولة عن أعيننا؟ فالطفولة مرحلة وسطى بين الملائكة والبشر كما عبر أحدهم عن ذلك. لكن السؤال لا يكمن في المسافة بين الملاك والإنسان وإنما بين الإنسان والمجهول.

(يتبع)

إنحدر أخوه الأكبر، وبعد دخوله نظام الأحداث القضائي. كلها مراحل حاسمة وحساسة كان لا بد من تدخل المجتمع لإحتوائها، لكننا لم نفعل شيئاً. وتركنا الطفل تتقاذفه أمواج الضياع، والحرمان والعنف. فصنع منه إهمالنا وحشا ضارياً لا يعرف الرحمة كونه تعلم ونشأ على القساوة بدلها. وهو بذلك ليس إلا نتاجاً لهفواتنا وعدم توفير العناية بالطفولة المبكرة لأبنائنا في وضعية صعبة. إذا المجتمع الذي نشأ فيه ويل يتحمل المسؤولية كاملة، لأنه لم يحرك ساكناً قبل حدوث ما سيتفق الجميع على وصفه لاحقاً بالعمل السيئ، مضيفاً أن ويل لم يكن إستثناء للقاعدة بل هو القاعدة في حد ذاتها.

هناك رابط مشترك بين كل هذه الأشياء، بحيث يسوق آر. دو صورة للمعاملات التجارية في محاولة لتقريب الصورة. عندما يقولون لك: "حسناً، يمكنك أن تسدد المبلغ الآن، أو أن تدفعه لاحقاً". هذا تماماً ما يحصل في نظام حكم الإعدام، بحيث نصر على أن ندفع الثمن لاحقاً وطبعاً بكلفة أكبر. فعن كل 15.000 دولار ندفعها عند التدخل في حياة الأطفال المحرومين إجتماعياً، نُدخر 80.000 دولار من التكاليف المتعلقة بالجرائم. وهنا يتضح بجلاء مغزى التدخل المبكر لتفادي الكلفة العالية إجتماعياً وإقتصادياً.

نال الحديث عن الإعدام نصيباً كبيراً من النقاش العمومي بعد واقعة عدنان. والملاحظ أنه بقدر ما تم التركيز على العقوبة بقدر ما تم إهمال التفاعل حول مصير الطفولة والأسرة، أو على الأقل غاب التوازن في تناول جوانب النازلة. شئنا أم أبينا، نحن اليوم نجني ثمار الإختلالات التي تعرفها هذه المنظومة الجوهريّة التي هي عماد المجتمع. وهنا من حقنا التساؤل: ماذا قدمت قوانيننا للأسرة والطفولة؟ الجواب: مؤسسات عدة تعنى بالطفولة لكنها متشتتة وتشتغل بمنطق كلها يلغي بلغاه.

(Confessions of an innocent Man) يقول ديفيد آر. دو: "في تكساس وخلال السنة العادية يتم إعدام شخصين كل شهر. وأحياناً يتم إعدام 40 شخصاً في السنة. الغريب أن هذه الأرقام لم تعرف إنخفاضاً ملموساً خلال 15 سنة المنصرمة. مع العلم أنه وفي الوقت الذي يتم فيه إعدام نفس عدد الأشخاص سنوياً، لوحظ إنخفاض عدد المحكوم عليهم بالموت بشكل ملموس. الأمر الذي يجعلنا أمام ظاهرة متناقضة ولا يمكن ربطها بإنخفاض معدل الجريمة. وهنا لا نملك إلا خلاصة واحدة: القضاة أصبحوا يصدرن أحكاماً بالسجن المؤبد بدلاً من عقوبة الموت". وهنا يتساءل الخبير عن نسب تطبيق القانون في نوازل متشابهة. ولا يجد لها تفسيراً سوى تحيز القضاة للحياة. مستدلاً بإنخفاض نسبة العقوبة إلى 60% من القضايا المعروضة على القضاء مقارنة مع العقود السابقة والتي كانت نسب إصدار العقوبة عالية جداً.

وحسب بحوث المحامي الأمريكي فإن 80% من المحكوم عليهم بالإعدام هم أشخاص نشؤوا في بيئة مختلة. إنهم ضحايا مجتمع، وهذا ليس تبريراً لجرائمهم البشعة وإنما محاولة لفهم دوافع هذا السلوك. وهو ما يحيلنا على نقاش آخر: الحكم بالإعدام هو نهاية قصة. لكن هل تساءلنا ماذا حدث قبل أن تبدأ القصة؟ بمعنى كيف نتدخل في حياة قاتل قبل أن يصبح قاتلاً. وما هي الخيارات المتاحة لتجنب ما يعتبره أنصار ومعارض الحكم بالإعدام، على حد سواء، عملاً شنيعاً أي إغتيال إنسان بريئ.

ثم يعود الخبير إلى قصة موكله ويل متسائلاً كم خياراً أضعنا قبل أن يصبح ويل قاتلاً؟ عندما كان جنيناً في بطن والدته، في بداية طفولته، عندما كان في المدرسة الإبتدائية، بعد تعرضه لمحاولة القتل على يد أمه، بعد وضع أمه في مستشفى الأمراض العقلية، عندما



بقلم /محمد أوزين

"صبي اسمه ويل من شمال تكساس. لم يعرف والده أبداً. غادر الأب المنزل وهو لا يزال جنيناً في بطن أمه. تربى على يد أم عازب كانت تعاني من أمراض نفسية. تعرض الصبي لمحاولة قتل بسكين على يد أمه وعمره لا يتجاوز 5 سنوات. بعدها أعتقلت الأم ووضعت في مصحة للأمراض العقلية. عاش الصبي مع أخيه الكبير بضع أعوام قبل أن يقدم هذا الأخير على الإنتحار بوضع رصاصة في رأسه بكل برودة. ظل الصبي ينتقل من عائلة إلى أخرى حتى بلغ سن التاسعة. إنظم إلى عصابة إجرامية وسخر في تنفيذ جرائم بشعة كانت عقوبتها الإعدام".

هذه شهادة للكاتب والباحث والمحامي الأمريكي David R. Dow، خبير ومهتم بعقوبة الإعدام. قضى عشرين سنة كمحامي دفاع لعقوبة الإعدام، وأصدر مجموعة من الكتب ذات صلة بالموضوع، جديرة بالقراءة، أهمها كتاب "أعدم على أساس تقني" (Executed on a technicality) وكتاب "السيرة الذاتية لحكم بالإعدام" (The Autobiography of an execution) وكتاب "أشياء تعلمتها لحظات موتي" (Things I've learned from dying)، ومؤلف "إعترافات رجل بريئ"